رد دولة قطر بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم (80/25) المعنون:

"الصلة بين نزع السلاح والتنمية"

تؤكد دولة قطر الأهمية البالغة التي توليها لتعزيز الصلة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية، انطلاقًا من إيمانها الراسخ بأن إرساء السلم والأمن الدوليين يشكل أساسًا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، ترى دولة قطر أن الجهود الرامية إلى نزع السلاح والحد من التسلح وعدم الانتشار تسهم في تهيئة بيئة دولية أكثر استقرارًا وأمنًا، بما يتيح توجيه الموارد الوطنية والدولية نحو دعم الأولويات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. وقد أكدت دولة قطر في مواقفها الرسمية الحديثة أن نزع السلاح عملية متعددة الأبعاد تشمل جوانب سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية، وتهدف إلى تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ عمليات السلام وتحقيق المصالحة وتعزيز مسارات التنمية المستدامة.

وتجدد دولة قطر التزامها الثابت بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وبالصكوك والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار والحد من التسلح، كما تؤكد دعمها المتواصل لكافة الجهود الدولية الرامية إلى التخلص من أسلحة الدمار الشامل، وعلى وجه الخصوص الأسلحة النووية. وفي هذا الإطار، تشدد دولة قطر على أن الحد من التسلح ونزع السلاح يسهمان في تعزيز الأمن الجماعي وتهيئة بيئة دولية وإقليمية أكثر ملاءمة للتنمية والاستقرار.

وفي إطار تنفيذ التزاماتها الدولية، اتخذت دولة قطر عددًا من التدابير الوطنية المؤسسية والتشريعية والتنفيذية الرامية إلى تعزيز منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار. فمن الناحية المؤسسية، أنشأت دولة قطر اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (26) لسنة 2004، وحدد القرار اختصاصات اللجنة، ومنها تقديم المشورة إلى الجهات الحكومية المختصة في المسائل المتعلقة بحظر الأسلحة ومتابعة الموضوعات ذات الصلة. كما تم تعديل بعض أحكام هذا القرار بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (18) لسنة 2022، بما يعكس استمرار تطوير الإطار المؤسسي الوطني المختص بمتابعة تنفيذ الالتزامات الدولية ذات الصلة.

وعلى الصعيد التشريعي والرقابي، عززت دولة قطر منظومتها القانونية بإصدار القانون رقم (11) لسنة 2024 بشأن التعامل في السلع الاستراتيجية ذات الاستخدام العسكري أو المزدوج، الذي نظم، من بين أمور أخرى، التداول والتصدير وإعادة التصدير والعبور والنقل والوساطة المتعلقة بهذه السلع. كما صدر قرار وزير الدولة لشؤون الدفاع رقم (5) لسنة 2025 بإصدار قائمة السلع الاستراتيجية ذات الاستخدام العسكري أو المزدوج، لتحديد هذه السلع وفق الأرقام والرموز والتوصيفات العلمية

والتكنولوجية والتقنية المبينة بالقائمة المرفقة بالقرار. وتمثل هذه الخطوات تطورًا مهمًا في الإطار الوطني المنظم للرقابة على المواد والتقنيات ذات الصلة، بما يحقق التوازن بين مقتضيات الأمن ومتطلبات التنمية.

كما تعكس هذه الإجراءات نهجًا وطنيًا متكاملًا يجمع بين البنية المؤسسية والتشريع والرقابة التنفيذية، وهو نهج من شأنه دعم التزامات دولة قطر في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح، وتعزيز بيئة الاستقرار الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. وبالنظر إلى طبيعة موضوع القرار، فإن إبراز هذه التدابير الوطنية المرقمة يوضح بصورة عملية كيف تُترجم دولة قطر الصلة بين نزع السلاح والتنمية إلى سياسات وأدوات قانونية ومؤسسية ملموسة.

وعلى الصعيد الدولي، تؤكد دولة قطر أن استمرار سباقات التسلح واستنزاف الموارد في المجالات العسكرية يقوض فرص التنمية، لا سيما في الدول النامية، ويحد من قدرة المجتمع الدولي على مواجهة التحديات المشتركة. ومن ثم، فإن إحراز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح من شأنه أن يتيح إعادة تخصيص الموارد بصورة أكثر فاعلية لخدمة التنمية والرفاه الإنساني، وتعزيز فرص بناء السلام والاستقرار المستدام. وهذا الفهم ينسجم مع الموقف القطري المعلن الذي يربط بين نزع السلاح وبناء السلام والمصالحة والتنمية المستدامة.

وختامًا، تؤكد دولة قطر أن الصلة بين نزع السلاح والتنمية صلة وثيقة ومتكاملة، وأن تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار يشكل ركيزة أساسية لتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمعات أكثر أمنًا واستقرارًا وازدهارًا.